الجمهورية التونسية
النيابية الأولى 2022 - 2027
مجلس نواب الشعب
الدورة التشريعية الثانية 2023 - 2024

المدة

محضر اجتماع لجنة المالية والميزانية

عـــ 41ـد د

* **تاريخ الاجتماع:** الاربعاء 28 فيفري 2024

* **جدول الأعمال:** النظر في:

1- مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 20 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والمتعلّقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة.

(عدد 11 / 2023)

2- مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 13 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند من قبل الصندوق الأخضر للمناخ لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة. (عدد 12 / 2023)

* **الحضور:**

- الحاضرون: (13)
- الغائبون: (2)
- الحاضرون من غير الأعضاء: (2)

* **ساعة افتتاح الجلسة:** العاشرة صباحا و8 دقائق

* **ساعة اختتام الجلسة:** منتصف النهار

أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم الأربعاء 28 فيفري 2024 خصصتها للنظر في مشروعي القانونين المتعلقين باتفاقيتي الضمان المبرمتين بين الجمهورية التونسية من جهة والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير من جهة أخرى للقرضين المسندين لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة

في مستهل الجلسة، ذكّر رئيس اللجنة بمشروع القانون المتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 22 جوان 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والذي وافقت عليه اللجنة في جلسة سابقة. وبين العلاقة بين هذين المشروعين المعروضين والمشروع الذي تمت المصادقة عليه والذي يتضمن مبلغ قرض بـ 247 مليون أورو. ورأى أنه إذا تم تحيين كلفة المشروع من الضروري عرض المبلغ المحين على الجلسة العامة خاصة وأن التكلفة الجملية للمشروع قد أصبحت 1014.م أورو بعد ما كانت 964.2 م أورو أي بفارق يصل إلى حدود 50 م أورو. وتساءل حول مدى إمكانية تأمين مثل هذا المبلغ من طرف الحكومة الحكومة وسيكون عن طريق هبة أو قرض أو من ميزانية الدولة.

كما لاحظ رئيس اللجنة عدم التنصيص على شروط المالية ونسبة الفائدة المعتمدة بشكل دقيق بالنسبة للقرض الذي سيمنح من قبل الصندوق الأخضر للمناخ.

ودار النقاش حول هذا المشروع الذي سيمكّن من رفع القدرة الوطنية لإنتاج الكهرباء وإتاحة فرص استثمارية في مجال الطاقات المتجدّدة بما يمكّن من المساهمة في تحقيق التحول الطاقي. وفي هذا السياق أشار أعضاء اللجنة أهمية الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة باعتبارها الحل البديل للانخراط في التوجّه العالمي نحو التقليص من انبعاثات الكربون لحماية المناخ. وأكدوا على ضرورة تبسيط الإجراءات الإدارية وتخفيف كلفة الدعم الموجه للطاقة، وتخفيف العبء على المواطن.

وأبدى النواب تخوفهم من إمكانية تعطل هذا المشروع بسبب عدم توفر الاعتمادات اللازمة وتواصل التفاوض مع الجهات المانحة وتساءلوا حول إمكانية رفع الكلفة الجملية مرة أخرى وكيفية إكمال المبالغ المتبقية لأن المبلغ الذي سيتم خلاصه قرابة 582 م أورو. ورأوا

ضرورة التريث في أخذ القرار حول المشروعين المعروضين لأنهما يستحقان أكثر توضيح في مضمونيهما وخاصة أن هناك توسع في الاتفاقية ليشمل الجزائر والمغرب وليبيا وأبدوا تخوفهم من عدم وجود مشروع متكامل وواضح لدى السلطة التنفيذية واقترحوا توجيه الدعوة للشركة التونسية للكهباء والغاز ووزارة الاقتصاد والتخطيط لتوضيح أسباب ارتفاع التكلفة وعدم دخول المشروع حيز الإنجاز إلى حد الآن ومستوى تقدم الدراسات المتعلقة به. واقترحوا ضرورة الاستماع إلى وزارة البيئة لأن مشروع القانون يتعلق بالطاقات المتجددة.

ومن جهة ثانية أكد أعضاء اللجنة أن الموضوع الذي بصدد الدرس ليس موضوعا تقنيا ومعزولا عن السياق العام والسياق الدولي وأنهم ليسوا ضد المشاريع الاستراتيجية ولكنهم يودون فهم هذا الموضوع الذي له علاقة بتشريعات وقوانين سيتم ناولها بطريقة منفردة.

وفي سياق آخر، ثمن النواب موضوع الانتقال الطاقي لأنه يعتبر تمهيدا لربط ضفة المتوسط الجنوبية بضفته الشمالية عبر تونس التي ستكون نقطة عبور ووصل رئيسية بين إفريقيا وأوروبا. وأكدوا ضرورة الاستفادة القصوى من هذا المشروع.

وأضاف النواب أن تونس لديها قطاع خاص واعد ومؤسسات بحث علمي هامة وكفاءات عديدة عاطلة عن العمل يمكن الاستفادة منها ومنح فرصة للقطاع الخاص للانتصاب وفرض وجوده في السوق الوطنية وليس فقط إتاحة الفرص للأجانب لفتح فروع لشركاتهم وأكدوا على ضرورة أن يكون القطاع العام شريكا فاعلا في مثل هذه المشاريع الاستراتيجية والتوجه نحو تأهيل المؤسسات الوطنية حتى تتمكن من المشاركة في إنجاز مثل هذه المشاريع وخاصة المتعلقة بالانتقال الطاقي.

وفي سياق متصل رأى بعض النواب أن مشروع هذا القانون يكتسي بعدا سياسيا واستراتيجيا وله علاقة بالسيادة الوطنية بالسياسة العامة للدولة وبعلاقات تونس الخارجية وأكدوا على ضرورة مناقشته مع مصالح رئاسة الجمهورية ذات العلاقة.

ومن جهة أخرى دعا النواب إلى مزيد التعريف بهذا المشروع بالقدر الكافي إعلاميا نظرا لأهميته وتأثيره على مستقبل التحول الطاقي في تونس، واعتبروه مرتبطا بعدة أبعاد استراتيجية وسياسية إضافة إلى بعده الفني والتقني والاقتصادي والبيئي وينصهر ضمن خيارات تونس وعلاقتها مع الشريك الإيطالي ومع دول الجوار.

وقررت اللجنة مواصلة النظر في هذين المشروعين وعقد جلسات استماع في شأنهما إلى ممثلين عن كل من رئاسة الجمهورية ووزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة الطاقة.

كما قررت، في إطار تفعيل دورها الرقابي، القيام بزيارة ميدانية إلى كل من ميناء رادس وميناء حلق الوادي لمتابعة نسق الخدمات والأنشطة الميدانية، والاستجابة لطلبات المجتمع المدني للاستماع إليهم.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
عصام شوشان	عصام البحري الجابري